

يجب محاسبة مايكروسوفت على تورطها في الإبادة الجماعية والانتهاكات ضد الفلسطينيين

على مدار الثمانية عشر شهرًا الماضية، تعرضت غزة لقصف متواصل وهجمات وحشية ودمار هائل وحصار خانق من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلية. وقد أسفرت هذه الاعتداءات عن مقتل أكثر من 50,600 فلسطيني، بينهم أكثر من 18,000 طفل، بحسب وزارة الصحة في غزة. وفي ظل هذا الإبادة الجماعية المستمرة، رسخت شركة مايكروسوفت موقعها، بشكل عميق ومُربح، كلاعب أساسي في جهود حرب إسرائيل على غزة.

ووفقًا لتقارير متعددة، ذهبت مايكروسوفت إلى ما هو أبعد من مجرد توفير بنيتها التحتية السحابية. فقد أصبحت شريكاً رئيسياً لجيش الاحتلال الإسرائيلي، حيث توفر خدمات "Azure" السحابية وتقنيات الذكاء الاصطناعي التي تمكن قوات الاحتلال من مواصلة عملياتها العسكرية، واستهداف المدنيين، وتنفيذ مراقبة جماعية بحق الفلسطينيين. فمنذ بدء الحرب في أكتوبر 2023، قُتلت مايكروسوفت ما لا يقل عن 10 ملايين دولار من الدعم الهندسي والفني لجيش الاحتلال الإسرائيلي، مع توقع تدفق ملايين أخرى إلى هذه العقود الدموية طوال عام 2024.

تُستخدم تقنيات مايكروسوفت في اتخاذ القرارات العسكرية، مما يمكن من استهداف المدنيين بشكل فوري، وتسريع تنفيذ الاستهدافات الجوية، وتسهيل عمليات المراقبة الجماعية. وقد تم ربط نظام "لافندر"، نظام الاستهداف الإسرائيلي المدعوم بالذكاء الاصطناعي، بشكل مباشر في قتل واستهداف المدنيين في غزة، معتمداً على بيانات تتم معالجتها وإدارتها عبر بنية مايكروسوفت السحابية. كما يتم استخدام قدرات مايكروسوفت في الذكاء الاصطناعي وأدوات المراقبة البيومترية لمراقبة الفلسطينيين وتعقب تحركاتهم وتغذية آلة القمع المستمرة للاحتلال.

ومع ذلك، وبينما يشاهد العالم الإبادة الجماعية في غزة، ضاعفت مايكروسوفت من تورطها. فهي تواصل عقودها مع الجيش الإسرائيلي، وتطابق تبرعات موظفيها مع منظمات تمول آلة الحرب الإسرائيلية والمستوطنات غير القانونية، وتقمع أي معارضة داخلية من خلال طرد الموظفين الذين يجرون على التعبير عن رفضهم لسياسات الشركة. تكشف تصرفات مايكروسوفت — بلا أي تردد أو وخز ضمير — عن اتجاه مقلق في عالم شركات التكنولوجيا الكبرى: الاستعداد لتحقيق الأرباح من الفظائع ودعم انتهاكات حقوق الإنسان تحت شعار "الذكاء الاصطناعي الأخلاقي" والتقدم التكنولوجي.

حتى مع مطالبة الأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان والمحاكم الدولية بوقف فوري لإطلاق النار، تواصل مايكروسوفت دعمها. ففي يناير 2024، قضت محكمة العدل الدولية بأن أفعال إسرائيل يُحتمل أن تشكل إبادة جماعية، ومع ذلك تواصل مايكروسوفت تزويد إسرائيل بالأدوات التي تغذي قتل الفلسطينيين في غزة، مما يقوض القانون الدولي بشكل مباشر ويساهم في ارتكاب جرائم حرب.

تعكس هذه الحالة مثلاً مروعاً على تواطؤ شركات التكنولوجيا الكبرى في الإبادة الجماعية والقمع الممنهج ضد الفلسطينيين. تعد مايكروسوفت جزءاً من نمط أوسع من الشركات التقنية العملاقة — التي تحركها الأرباح وليس المبادئ — في تسليح التكنولوجيا وتمكين انتهاكات حقوق الإنسان. وعلى الرغم من وعودها الفضفاضة بـ "المسؤولية المؤسسية تجاه حقوق الإنسان"، تواصل مايكروسوفت تأجيج نيران الإبادة الجماعية من خلال شراكتها مع جيش الاحتلال الإسرائيلي، مسهلة ارتكاب الفظائع بدلاً من حماية الكرامة الإنسانية.

إن تواطؤ مايكروسوفت يمثل انتهاكاً صارخاً للمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان (UNGPs)، التي تلزم الشركات بحماية حقوق الإنسان، وتجنب التسبب أو المساهمة في انتهاكات الحقوق من خلال عملياتها، والعمل على معالجة أي آثار سلبية تشارك فيها. وتجاهلت مايكروسوفت هذه المبادئ بشكل صارخ من خلال استمرار تعاونها مع جيش الاحتلال الإسرائيلي، مما يقوّض أسس معايير حقوق الإنسان العالمية.

تدين منظمة سكاى لاين الدولية لحقوق الإنسان شركة مايكروسوفت لدورها المستمر في تورطها في الإبادة الجماعية والفصل العنصري من خلال شراكتها التكنولوجية مع جيش الاحتلال الإسرائيلي. ويجب على مايكروسوفت أن تنهي فوراً جميع عقودها مع قوات الاحتلال، وأن توقف كل أشكال الدعم للعمليات التي تنتهك معايير حقوق الإنسان الدولية، وأن تكشف بشفافية عن جميع علاقاتها بالمنظومة العسكرية الإسرائيلية.

هذا ليس مجرد شأن تجاري — بل هو مسألة حياة أو موت. فمع كل يوم تختار فيه مايكروسوفت الأرباح على حساب الإنسانية، تتعمق مشاركتها في دعم الفصل العنصري والإبادة الجماعية ومحو شعب بأكمله.

لم يعد من الكافي المطالبة بالتغيير بينما يتم تسليح التكنولوجيا للقتل الجماعي. يجب محاسبة مايكروسوفت على دورها في تمكين الإبادة الجماعية وجرائم الحرب ضد الفلسطينيين — وعلى موظفيها وعمالها ومساهميها أن يطالبوا بالعدالة وإنهاء تواطؤها.